هجرة الكفاءات العربية

محمَّد حسين عبد المطلب الأسرج
باحث اقتصادي مصري

الهِجْرَةُ عِندَ العَرب كثيرةُ المعاني؛ فهيَ بدايةُ تاريخٍ، ونهايةُ تاريخٍ قَبْلَهُ. هي اضْطرارٌ واختيارٌ، وشَرْطٌ لِفَتْحِ الأوطان المهاجَرِ منها كما الأوطانِ المهاجَرِ إليها. والمهاجِرُ دائمُ السعي للعودةِ إلى وطنِه الأوَّل والبقاءِ في وطنِه الثاني، يتملَّكُ الوطنَين فلا يعودُ غريباً في أيٍّ منهُما بعدَ أن كان غريباً عن كلَيهِما.

الهجرةُ في وَجْهِها الأبْهَى ترحالٌ طوعيٌّ للأفرادِ والجماعات يحقِّقُ لهم شروطَ حياةٍ أفضلَ؛ ولكنْ للهجْرةِ في بلادنا وجْهاً آخرَ، اغترابٌ خارجَ الوطنِ هَرَباً من الاغترابِ داخلَهُ، خَلاصاً من القَهْرِ، ومُقاومةً لِلظُّلْمِ والاستِضْعاف. هي خِيامٌ وبُيوتٌ مُصدَّعة، ووُجوهُ شيوخٍ وأطفال، وأسلاكٌ شائكة، وقواربُ تُصارِعُ أمواجَ البحر.

والهدفُ من هذه الورقةِ هو تسليطُ الضوءِ على ظاهرةِ هجْرة الكفاءات العربية وكيفيَّة الاستفادةِ من هذه الكفاءاتِ وتكييفها لخدمة التنمية العربية.

أسبابُ ودوافعُ هجْرة الكفاءات العربية

قُدِّرَ عددُ المهاجرينَ من البلدانِ العربية في عام ٢٠١٣ م بحوالي ٢٢ مليون نسمةً وبما يُشكِّلُ نحوَ ٥.٩ في المائة من مجموعِ سكَّان المنطقة العربية في ذلك العام؛ غَيرَ أنَّ هذه البياناتِ لا تشملُ عددَ اللاجئينَ الذين غادَرُوا الجمهوريةَ العربية السورية على أثرِ الأزمة في أواسطِ عام ٢٠١٣م، البالغ حوالي ١.٤ مليون لاجيء، وبحسبِ بيانات المنظَّمة الدولية للهجرة وبيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يتخطَّى الرقْمُ الإجماليّ للمهاجرين واللاجئين من المنطقة العربية ٢٣ مليوناً.[1].

ويُمكِنُ الإشارةُ إلى نوعَين من العوامل (الأسباب) وراءَ ظاهرةِ هجْرة العقول العربية، إحداها طاردةٌ تَتعلَّقُ بدُوَلِ المنشأ أو الدُّوَلِ المرسلَة (الدول العربية)، والأُخْرى جاذِبَةٌ خاصَّة بدُولِ الاستقبال (الدُّول الغربية).[2]

ومن بين عواملِ الطَّرْدِ تأتي:

أوَّلاً: التحدِّياتُ السِّياسيَّةُ ومنها الفسادُ السياسيّ وغِيابُ الديمقراطية وتزايُدِ القَمْعِ وانتهاكاتِ حُقوق الإنسان، والإشكالاتِ التي تعتري بعضَ تجارِبِ الديمقراطية العربية، وتهميشِ الباحثِ من قِبَلِ القِيادات (العلمية

[1] الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، ص 44
[2] تامر على أحمد، أحمد عاطف طه حسين،هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب.. واقع مخيف وآمال ممكنة،ورقة بحثية للمشاركة في ندوة "الشباب والهجرة " - تونس،ديسمبر 2012، ص 5-6

والسياسية) والتي تؤدِّي في بعضِ الأحيان إلى شُعورِ بعض أصحابِ الخِبرات بِالغُرْبَةِ في أوطانهم، أو تُضْطَرهُم إلى الهجْرةِ سَعياً وراءَ ظُروفٍ أكثرَ حُرِّيَّةً واستقراراً.

ثانياً: عواملُ اقتصاديةُ طاردةٌ تتعلَّقُ بانتشارِ البطالة؛ والتي تُؤكِّدُ التقاريرُ الصادرة عن منظَّمةِ العمل العربية أنّ نِسبتَها في العالَم العربيّ تجاوزت ١٤٪، وقِلَّةِ العائد المادِّيّ لمختلفِ الكفاءات العلمية والفنية، وقِلَّةِ حَجْمِ الإنفاق على البحثِ العلميّ في الدولِ العربية، ويُضاف إلى العوامل الاقتصادية أيضاً إلحاقُ العُلماءِ بأعمالٍ لا تتلاءمُ مع خِبْرَاتِهم وتَخصُّصاتِهم، وتفَشِّي الإجراءاتِ الروتينية في أعمالهم، بالإضافةِ إلى الاعتماد المكثَّفِ على الخِبْرَاتِ الفنية والتِّقْنيات الغربية على حسابِ الكفاءات الوطنية.

ثالثاً: العواملُ الاجتماعيةُ وأبرزُها وجودُ تفرقةٍ بين خرِّيجي الجامعاتِ (الوطنية والأجنبية)؛ ممّا أدَّى إلى تشجيعِ الدراسة في الخارج.

وأمّا العواملُ الجاذبةُ لهجْرةِ العقولِ العربية إلى الدولِ المتقدِّمة، وتتلخَّصُ –في الأغلبِ– بمحيطٍ جاذبٍ في البلاد المتقدِّمة يتَّسِمُ بِظُروفِ عملٍ وحياةٍ مُغْرِيَة[1] :

- مُرونةٍ تنظيمية.
- عقليةِ التنافُس.
- إمكاناتٍ مستقبليَّة في الترقي في العملِ والوصول إلى فُرَصٍ جديدة.
- عناصرِ الجذْبِ القطاعية المرتبطة بالمهَن الجديدة في مجالِ التكنولوجيا الجديدة.
- هذه العواملُ ذاتُ الصفةِ المهنية يدعمُها عواملُ أُخْرى ذات صِفَةٍ شخْصيَّة:
- حوافز في الأُجور وأنظمة الترقِّي والفُرَصِ المتاحة.
- أنظمةِ ضمانٍ اجتماعيّ جدٌّ متطورة.
- إمكانِ مساعدةِ الأقارب والوصول إلى اختيارٍ أفضلَ بشأنِ دراسة الأطفال.

الهجرةُ والتنميةُ

إنّ الهجرةَ الدولية لها أهميةٌ كبيرة في عملية التنمية البشرية إذا ما أُحْسِنَ توظيفُها والاستفادة منها؛ فقد عملت الهجرةُ على تدعيم النموِّ الاقتصاديّ العالَميّ وأسهمت في تطوُّرِ الدول والمجتمعات، كما أغنت العديد من الثقافاتِ والحضارات، وقد استمرَّتْ في القيامِ بِدَورٍ مُهمٍّ؛ سواء على المستوى(الوطنيّ أو القطريّ أو العالَميّ).

وتُشيرُ دراسةٌ لصندوقِ النقد الدولي إلى أنّ زيادةَ مقدارِها نقطةً مئوية واحدة في نسبةِ المهاجرين في أعدادِ السكّان من البالغين يُمكِنُ أن تؤدِّي إلى زيادةِ نصيب الفرد من إجماليّ الناتج المحلِّيِّ بحَوالي ٢٪ على المدى الطويل.

[1] محمد الخشاني، الجاليات العربية المغتربة والتنمية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية: الهجرة الدولية والتنمية، 2014،ص 54

وتُشير الدراسةُ أيضاً إلى أنه في الوقت الذي تُساهِمُ فيه زيادةُ المهاجرين من ذَوي المهارة العالية مساهمةً إيجابية في الاقتصادات المضيفة؛ فإنّ العَمالةَ المهاجرة الأقلّ مهارةً يُمكِنُها كذلك أن تُساعِدَ في زيادة نموِّ الإنتاجية، بإتاحة الفُرصَة مَثلاً للنساءِ على المستوى المحلِّيِّ من ذاتِ المهارات العالية بالعَودة إلى العمل، أو قضاء فتراتٍ أطولَ فيه. وتخلُصُ الدراسةُ إلى أنّ الاقتصاداتِ المضيفة بإمكانها – على المدى الطويل– الاستفادة من العَمالةِ ذاتِ المهارة العالية والمنخفضة على حدٍّ سواء[1] ؛ ولكنْ يتعيَّنُ على هذه البلدانِ – في نهاية المطاف أن تتعاملَ مع السببِ وراءَ بَدْءِ سكَّانها – التحرُّكُ في هذا الاتجاه.

وتُساهِمُ الهجْرةُ الدولية في التنميةِ من خلال ثلاثةِ محاور رئيسية هي:

تحويلاتُ المهاجرينَ لأوطانهم الأصلية، ونَقْلُ المعارفِ والخِبْرَات المكتسبة في بلدانِ المهجَر للوطن الأُمِّ، والتبادلُ التجاريّ والمشاريع الاستثمارية المشتركة التي يُؤسِّسُها المهاجرون. ويتناولُ الباحثُ فيما يلي عَرْضاً مُوجَزاً لِتلكَ المحاور[2]:

أوّلاً: تحويلاتُ المُهاجرينَ

تتمثَّلُ أهميةُ التحويلات وأثرُها على التنمية في كونها أحدَ أهمِّ التدفُّقاتِ المالية على مستوى العالَم أجمع،وهي إحدى الأدوات المهمَّة التي يُمكِنُ أن تُساهِمَ مساهمةً إيجابيَّةً وفعَّالةً في تنميةِ اقتصاديَّات البلدانِ المستقبلة لها إذا ما توافرتِ البيئةُ المناسبة والسياسات الحكومية المحفِّزة التي تُمكِّنُها من أداء هذا الدَّور.

ومِن الآثار الإيجابية للتحويلاتِ على مستوى الاقتصاد الكلِّيِّ في الدُّوَلِ المستقبلة لها الدَّورُ المهمّ الذى تقومُ به في مُساندَةِ ميزان المدفوعات في تلك الدولِ واتِّسامها بالاستقرار النسبيّ بما يُساعِدُ حكوماتِ الدولِ المستقبلةِ على التيقُّنِ بحجْمِ المتوقَّعِ من التحويلات، كما تقومُ التحويلاتُ بِدَورٍ مُهمٍّ في دَعْمِ احتياطات النقْد الأجنبيّ للدول المستقبلة لها. أمّا عن الآثارِ المتعلِّقة بالاقتصادِ الجُزئيّ فإنّ التحويلاتِ تقومُ بِدَورٍ مُهمٍّ في تكوينِ رأس المال اللازم للمُهاجرينَ بما يُمكِّنهُم من القيام بمشروعاتٍ اقتصادية في الأغلبِ لم تَكُنِ الفُرصَةُ سانحةً لهم لإقامَتها ما لم تُوجَد هذه التحويلات، كما تُمكِّنُ التحويلاتُ حائزيها وذَويهم من الارتقاء بمستوى المعيشة والإنفاق على خدمات (التعليم والصحة)ومُواجَهةِ النفقاتِ الجارية للأسرة بشكلٍ أفضلَ وأسرعَ مُقارنَةً بالوضْعِ في حالِ غياب هذه التحويلات.[3]

---

[1] http://www.imf.org/ar/News/Articles/2016/09/26/AM16-NA270916-Spillovers-from-Chinas-transition-and-migration

[2] المرجع السابق، ص 4-5

[3] لتفاصيل اكثر راجع:

- أحمد فاروق غنيم،حنان نظير،تقرير عن سياسات دول منطقة الاسكوا في مجال الهجرة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا،2010
- أحمد فاروق غنيم،تحويلات المهاجرين وأثرها على التنمية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية الهجرة الدولية والتنمية 2014،جامعة الدول العربية

وتُشكِّلُ التحويلاتُ المالية الواردة مَصدراً مُهمّاً من مصادرِ الدَّخْلِ في البلدانِ العربية، وهي في تزايدٍ مُستمرٍّ، ولا سيما منذ عام ٢٠٠٠ م. وأفادتِ التقديراتُ لعام ٢٠١٤ م بأنَّ البلدانَ العربية تلقَّتْ تحويلاتٍ بلغتْ قيمتُها الإجمالية ٥٠.٥ مليار دولار؛ أيّ: ما نِسْبَتُه ٨.٧ في المائة من مجموعِ التحويلات المالية الواردة إلى مختلف بُلدان العالم. وحلّتْ مِصرُ في المرتبةِ السابعة بين بلدانِ العالم من حيث حجمُ التحويلاتِ الواردة إليها، تلاها لبنانُ والمغربُ في المرتبتَين ١٨ و٢١ على التوالي.

وتتَّضحُ أهميّةُ هذه التحويلاتِ عندَ حسابِ نِسْبَتِها من الناتجِ المحلِّيِّ الإجماليِّ؛ إذ شكَّلَت ١٧ في المائة من الناتج المحلِّيِّ الإجماليّ في لبنان لعام ٢٠١٣، و١٠.٨ في المائة في الأُردنّ، و٩.٣ في المائة في اليمن، و٩ في المائة في جُزُر القمر. أمّا في مِصرَ والمغرب فقد بلغتْ حِصَّةُ التحويلاتِ المالية من الناتج المحلِّيّ الإجماليّ ٦.٦ في المائة[1].

ثانياً: نقلُ المعارفِ والخِبْرات:

تُعَدُّ عملياتُ نقْلِ (المعرفة والمهارات والخبرات والأفكار والثقافة المكتسبة) من دُولِ المهجَرِ إحدى الوسائلِ المهمَّة لاستفادةِ بَلَدِ المنشأ من المغتَربينَ؛ والتي تُؤثِّرُ تأثيراً إيجابيّاً في رأسِ المال البشرى في بُلدان المنشأ.

وتختلفُ قُدُرات المهاجرين على نقْل (المعرفة والمهارات والخبرات) لبلدِ المنشأ باختلافِ نوعيَّة تلكَ الخِبرات ومدى توافُقِها مع الخِبْرات المطلوبة في بلدِ المنشأ وكذلك مدى جَودَة القنواتِ التي تُوفِّرها بلدانُ المنشأ لتسهيلِ نَقْلِ تلك الخِبْرات[2].

ثالثاً: التبادلُ التجاريّ والمشاريع الاستثمارية المشتركة

أكَّدَتِ الدِّراساتُ أنّ قِيامَ بعضِ المهاجرين بدعم جُهود التنمية في بلد المنشأ؛ سواء بإقامةِ مشروعاتٍ مُتطوِّرة فيه، أو القيام بجُهودٍ تطوّعيّة في مختلف المجالات يُمثِّلُ حُلولاً وسطاً بين صُعوبة العَودة والرغبة فى ردِّ الجميل لبلد المنشأ. فتلكَ النشاطات تُقلِّلُ من حِدَّةِ الآثار السلبية لهجرة الكفاءات وتُسهِمُ جزئيّاً في كَسْبِ تحويل نزيف العُقول لها، كما تُتيحُ تلك النشاطاتُ للمهاجرينَ دعمَ جُهودِ التنمية في بلدِ المنشأ من ناحيةٍ، مع الاحتفاظِ بمقرِّ إقامتهم في بلدِ المقصد. أضِفْ إلى ذلك أنّ الانخراطَ في تلك النشاطاتِ قد يُساعِدُ هؤلاءِ المهاجرين على استكشافِ فُرَصِ العَودةِ إلى بلد المنشأ مُستقبلاً.

هجْرَةُ العُقول العربية وآثارُها السلبيّةُ على البلدانِ العربيّة

إنَّ تَبيُّنَ مَدى ما سَبقَ ذِكْرُه؛ إلاّ أنّ هجْرةَ العقولِ العربية إلى البلدان الغربية تُفْرِزُ عِدَّةَ آثارٍ سلبية على واقعِ التنمية في الوطن العربي، ولا تقتصرُ هذه الآثارُ على واقعِ ومستقبل التنمية (الاقتصادية والاجتماعية) العربية فحسب؛

[1] الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، تقرير الهجرة الدولية لعام 2015، ص ص 65-66
[2] لتفاصيل اكثر حول هذا الدور راجع:بطرس لبكي،الجماعات العابرة للدول والتنمية مع التركيز على الحالة اللبنانية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الإسكوا،2010

ولكنَّها تمتدُّ إلى التعليمِ في الوطن العربي وإمكاناتِ توظيف مُخرجاته في (بناءِ وتطوير قاعدةٍ تِقنية عربية)، ومِن أهمِّ الانعكاساتِ السلبية لنزيفِ العقول العربية المهاجرة[1] :

- تُمثِّلُ هجْرةُ العقولِ العربية استنزافاً لشريحةٍ مُؤثِّرةٍ وفاعِلَةٍ في المجتمع العربي، ولها دورٌ بارز–وبالذَّات في المرحلة الحاليّة–؛ حيث شرعتْ أغلبُ البلدانِ العربية –وبخاصَّة النِّفْطيَّة منها– بتنفيذِ خططٍ تنمويَّة واسعةِ النطاق، وهي –بلا شكٍّ– بأمسِّ الحاجةِ الى الكفاءاتِ العلمية والأيدي العامِلَةِ المدرَّبَةِ القادرة على النهوضِ بالأعباء الملقاة على عاتقِها إلى مستوى الطُّموح.
- تُعتبَرُ هِجْرةُ العقولِ العربية خسارةً في مجالِ التعليم في مراحله كافّةً؛ فمِن المعلومِ أنّ البلادَ العربية تُعَدُّ من أكثرِ المناطق في العالَم أمِّيَّةً؛ إذ يبلغُ مُعدَّلُ الأُمِّيَّةِ في الوطن العربي حالياً نحوَ ٤٩٪، ويُشكِّلُ هذا الرَّقْمُ أحدَ المعوِّقاتِ الرئيسية أمامَ التنمية العربية في عَصرٍ تُمثِّلُ فيه (الكفاءاتُ العلمية والتِّقنية والمعرفة) المصدرَ الرئيسَ للميزة النِّسبيَّة وأساسَ التفوُّقِ والتنافُسِ بين الأُمَمِ.
- من المخاطر البالغَة الأثرِ لهجرة العقول العربية تلك الخسائرُ المتعلِّقةُ بهَدْرِ الأموالِ الطائلة التي تمَّ إنفاقُها على (تعليمٍ وتدريب) الطلبَة الذين نالُوا هذه الكفاءاتِ المتقدِّمة.
- تُؤدِّي هِجْرةُ العُقولِ العربية إلى توسيعِ الهُوَّةِ بين الدولِ الغنية والدول الفقيرة؛ لأنّ هجرةَ الأدمغةِ إلى الدول المتقدِّمة تُعطي هذه الدول فوائدَ كبيرةً ذاتَ مردودٍ اقتصاديّ مباشر، بينما تُشَكِّلُ بالمقابلِ خسارةً صافيةً للبُلدان التي نَزَحَ منها أولئك العُلماءُ والعباقرةُ– خاصَّةً وأنّ التكنولوجياتِ والاختراعاتِ المتطوِّرةَ التي أبدعَها أو أسهَم في إبداعِها أولئك العُلماءُ المهاجرونَ– تُعتبَرُ مِلْكاً خاصّاً للدُّولِ الجاذبةِ لهم.
- تُكرِّسُ هذه الظاهرةُ التبعيةَ للبلدانِ المتقدِّمة، وتَبْرُزُ مظاهرُ التبعية في هذا المجال بالاعتمادِ على التكنولوجيا المستورَدة، والتبعية الثقافية والاندماج في سياساتٍ تعليمية غيرِ متوافِقَةٍ مع خططِ التنمية.

وعُموماً فقَد قَدَّرَ أحدُ تقاريرِ منظَّمة العمل العربية أنّ الخسائرَ التي تتكبَّدُها الدولُ العربية سَنويّاً لا تقلُّ عن ٢٠٠ مليار دولار بسببِ هجْرة العقول إلى الخارج، وتقترنُ هذه الأرقامُ بخسائرَ كبيرةٍ نجَمَتْ عن تأهيلِ هذه العقول، ودَفْعِ كلفةِ تعليمها داخلَ أوطانها؛ ممَّا يُؤكِّدُ أنّ الدولَ العربية– ومعها سائرُ الدولِ النامية– تُقدِّمُ مُساعَداتٍ إلى البلدانِ المتقدِّمة عَبْرَ تأهيلِها لهذه الكفاءاتِ ومِن ثَمَّ تصديرها إلى هذه البلدانِ المتقدِّمةِ لتفُيدَ من خبراتها العلمية[2].

[1] نصر الدين أبو غمجة، هجرة العقول العربية متاح في: http://repository.nauss.edu.sa/handle/123456789/56389
[2] تامر على أحمد، أحمد عاطف طه حسين،هجرة العقول البشرية العربية إلى الغرب.. واقع مخيف وآمال ممكنة، مرجع سابق، ص8

نحوَ استراتيجيَّةٍ عربيَّةٍ للتعامُلِ مع هجْرةِ العُقولِ العربية

وختاماً؛ فإنّ "هجْرَةَ الأدمغَةِ" يُضْعِفُ الاقتصاداتِ العربيةَ؛ لأنَّه: *يحرمهُم من إمكانِ التطويرِ المستقبليِّ، *ويستنزفُ الاحتياطيَّ الاستراتيجيَّ من حيثُ الموارِدُ البشريّة. حتى نقْلَ المواهبِ إلى مناطقَ أكثر استقراراً في البلدِ نفْسِه يُكثِّفُ مُعضلَةَ التنميةِ غيرِ المتوازنة، ووَضْعِ مَزيدٍ من الضُّغوطِ على استقرارِ الدولة وتماسُكِها، وكذلك *تآكُلُ رِضا الجُمهورِ مع الحكومةِ والظروف المحلية والإقليمية، ومعَ ذلكَ لا تُشير إلى أنّ هذه الظاهرةَ سوف تتضاءلُ في أيِّ وَقْتٍ قريبٍ.

إنَّ البحثَ في مسألةِ مُواجَهةِ هجْرة العقول العربية يُوردُ تساؤلاً مُهمّاً:

"لماذا تُخْفِقُ البلدانُ العربية في بَذْلِ الجُهودِ اللازمة لجَذْبِ عُلمائها وفَنِّيِّيها ذَوي المهاراتِ العالية والدقيقة؛ في حين نجحتْ دُولٌ أُخرى في ذلك؟"

إنَّ جانباً من الإجابةِ على هذا التسأُّولِ الواردِ يكمنُ في الأسبابِ الدافعة للهجْرة –والتي أشار إليها الباحثُ أعلاه–؛ ولكنْ ثَمَّةَ جوانبُ أُخرى يُمكنُ توضيحُها ألاَ وهيَ: أنّ الدُّولَ العربية تفتقدُ ما يُمكنُ أن يُطلَقَ عليه "مشروع التنمية المتوازنة والشاملة"، والذي من أهمِّ عواملِه (إيجادُ وتعزيزُ البيئةِ الفكرية والعلمية والثقافية التي تُوفِّرُ مُقوِّماتِ العمل والاستقرار المعيشيّ والنفسيّ والإنتاج العلميّ).

ومن ثَمَّ فإنَّ الخُطورَةَ التي تُشكِلُها هجْرةُ العقولِ العربية على المخطَّطاتِ التنموية العربية تتطلَّبُ إيجادَ حُلولٍ للحَدِّ من هذه الظاهرة، وفي هذا الصَّدَدِ لا بُدَّ من وَضْعِ استراتيجيَّةٍ عربية متكاملة للتصدِّي لمشكلة هجْرةِ الكفاءات، وينبغي أن تشاركَ في وَضْعِها كُلٌّ من (جامعةِ الدول العربية، ومنظَّمة العمل العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، والمنظَّماتِ العربية غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع) مع الاستفادةِ من خِبْرَاتِ منظَّمةِ اليونسكو ومنظَّمةِ العمل الدولية التي تملكُ (خِبْرَاتٍ ودراساتٍ) جادَّةٍ حولَ هذه المشكلة.

وتقوم فلسفةُ هذه الاستراتيجيَّة على مفهومِ رِبْحِ الكفاءات؛ من أجْلِ تحويلِ هجْرةِ الكفاءات إلى رِبْحِ الكفاءات وبالتالي جَعلِ هذه النُّخَبِ نافعَةً للأطرافِ كافةً؛ (الدولة الموفدة والدولة المستقبلة والمهاجر).

وصَدَقَ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّمَ حينَ خاطبَ مكَّةَ المكرَّمةَ: "واللهِ إنَّكَ لأَحَبُّ البِقاعِ إليَّ؛ ولَولا أنَّ أهْلَكَ أخْرَجُوني مِنْكِ ما خرَجْتُ"، والقائلُ صلَّى اللهُ عليه وسلّمَ: "والمهاجِرُ مَنْ هَجَرَ ما نَهى اللهُ عَنْهُ".